خدمات أكاديمية
كفاءات وطنية
معايير عالمية
دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
UNIVERSITY
drasah1
www.drasah.com
00966555026526
00966560972772
info@drasah.com

# خدماتنا

شركة دراسة
للاستشارات و الدراسات والترجمة

- توفير المراجع العربية والأجنبية
- التحليل الاحصائي وتفسير النتائج
- الاستشارات الأكاديمية
- جمع المادة العلمية
- الترجمة المعتمدة

drasah1
info@drasah.com
00966555026526
00966560972772
drasah.com

دراسة
للاستشارات والدراسات والترجمة
تواصل معنا
00966555026526
00966560972772
متواجدون على مدار الســـاعة

# أصول البحث العلمي القانوني

**الأستاذ باخوية دريس**

**قسم الحقوق**

## مقدمة:

**إن دراسة أي علم من العلوم لا يمكن أن تكتمل إلا بدراسة مناهج البحث فيه, ولهذا قال العلماء: "إن مناهج البحث في أي علم من العلوم هي جزء لا يتجزأ من ذلك العلم"[1]. هذا وتخضع كتابة أي بحث قانوني إلى مقاييس منهجية. فأساس قيام البحث والهدف منه هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة, ويضع منذ البداية الفرضيات التي اقترحها لحل هذه الإشكالية, بحيث يصل في نهاية بحثه إلى الإجابة عن استفسار أساسي: هل حلت مشكلة البحث؟ وهل تحقق إثبات فرضية البحث والبرهنة عليها؟**

**لذا فإن المعرفة الواعية بمناهج البحث القانوني تمكن الباحث من إتقان البحث وتلافي الكثير من الخطوات المتعثرة التي لا تفيد شيئا. ولا تعد المناهج القانونية هدفا في حد ذاته, وإنما هي وسيلة للتفكير السليم توصل الباحث في النهاية إلى حلول قابلة للتطبيق قصد حل المشكلات والقضايا التي يبحثها.**

**والبحث العلمي في مجال القانون يحتل أهمية قصوى, حيث أن تحقيق العدالة التي ينشدها القانون لا يمكن تحقيقها إلا بالوصول إلى الحقيقة التي هي جوهر العدالة. ولا سبيل للوصول إلى الحقيقة إلا عن طريق البحث العلمي الذي عن طريقه يمكن الكشف عن حقيقة الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية فيسهل حينئذ التوصل إلى الحل القانوني المناسب لها. كما يمكن عن طريق البحث العلمي القانوني إعداد الدراسات العلمية لبحث المشكلات القانونية الموجودة من قبل أو التي تظهر حديثاً في المجتمع وإيجاد أفضل الحلول القانونية لها.**

**وبما إننا نبحث في أصول البحث القانوني لذلك سوف نركز على أصول البحث العلمي القانوني وفق التقسيم الآتي:**

---

[1] **لكريني إدريس, تقنيات منهجية أولية لطلبة كليات الحقوق, كلية الحقوق، جامعة مراكش, المملكة المغربية, ص:21.**

**المقدمة**

**المبحث الأول: تعريف وأنواع البحث العلمي**

**المطلب الأول: تعريف البحث العلمي**

**المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي**

**المبحث الثاني: مناهج ومتطلبات البحث العلمي القانوني**

**المطلب الأول: مناهج البحث العلمي القانوني**

**المطلب الثاني: متطلبات البحث العلمي القانوني**

**المبحث الثالث: مصادر البحث العلمي القانوني**

**المطلب الأول: المصادر المكتوبة**

**المطلب الثاني: المصادر الالكترونية**

**المطلب الثالث: الوسائل الميدانية**

**المبحث الرابع: التحرير النهائي للبحث القانوني**

**المطلب الأول: تدوين المعلومات والبيانات**

**المطلب الثاني: كتابة البحث العلمي القانوني**

**الخاتمة**

## المبحث الأول: تعريف وأنواع البحث العلمي

**يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لكل تقدم في كافة المجالات, ولم تصل الدول الصناعية إلى ما وصلت إليه إلا بفضل تشجيعها وسهرها الدائم على تطوير البحث العلمي القائم على الاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة, بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا, على أن يتبع في هذا الفحص خطوات المنهج العلمي على اختلاف أنواعه.**

### المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

**يتحدد تعريف البحث العلمي من خلال الربط بين معنى كلمة (البحث) ومعنى كلمة (العلم). ولذلك فالبحث العلمي يعرف على أنه: "إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولاً إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها"[1].**

**ويعرف على أنه: "التقصي المنظم، وذلك بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها"[2]. وفي هذا المجال وجب علينا التفريق بين العلم والمعرفة. فبالرغم من أن العلم يهدف إلى الوصول للمعرفة، إلا أن المعرفة أكثر شمولاً من العلم، كونها تحتوي على معارف علمية وغير علمية. أما العلم فلا يشمل سوى المعارف العلمية المستقاة بأسلوب علمي مدروس. لذا أمكن القول أن العلم هو طريقة منظمة ومنهج علمي للحصول على المعرفة، أما المعرفة فيتم الحصول عليها بشكل تلقائي، أو بالصدفة، ودون إتباع أي أسلوب أو منهج علمي.**

### المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي

**إذا ما نظرنا إلى البحث العلمي تبعاً لطبيعة الطريقة المتبعة فيه نجد أن هنالك أبحاث تتعلق بالعلوم الطبيعية أو التطبيقية, وأخرى تتعلق بالعلوم الإنسانية.**

#### الفرع الأول: أبحاث العلوم التطبيقية

**وهي البحوث القابلة للتطبيق, فهي علمية وتطبيقية في آن واحد. لذا فإن هذه البحوث تساهم في تطوير الصناعات المختلفة حسب ميادينها, كونها تعتمد على المنهج التجريبي القائم على الملاحظة واقتراح الفروض والتحقق من صحتها, ثم تطبيق النتائج المتوصل إليها. ومن أهم مجالاتها الكيمياء , الفيزياء , الهندسة, الطب والزراعة.**

---

[1] الهيئة المصرية العامة للمواصفات ولجنة التوثيق والمعلومات, خطوط إرشادية لتقديم مخطط للتسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه, جامعة القاهرة, مصر, ص: 09.

[2] الهيئة المصرية العامة للمواصفات ولجنة التوثيق والمعلومات, مرجع سابق, ص: 10.

**الفرع الثاني: بحوث العلوم الإنسانية**

**وهي بحوثاً نظرية وليست عملية, لكنها قابلة للتطبيق أيضاً. وأهم مجالاتها الفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع والتاريخ والأدب واللغة والقانون.**

**نشير فقط إلى أن كلا النوعين من هذه البحوث له مكانة هامة, فإحراز التقدم أحدها دون الآخر لا يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة في نهضة المجتمع.**

## المبحث الثاني: مناهج ومتطلبات البحث العلمي القانوني

**يهتم علم المناهج بتحديد الشكل العام والطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم, كما يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة اعتماداً على خطة منهجية مدروسة.**

### المطلب الأول: مناهج البحث العلمي القانوني

**يعرف المنهج في مجال البحث العلمي على أنه « مجموعة الخطوات التي يجب إتباعها للوصول إلى هدف محدد، أو لاكتشاف الحقيقة ». وعليه فكلما كان منهج البحث واضحاً ومحدداً, كان البحث دقيقاً ونتائجه أقرب للصواب. ونظراً للمكانة الهامة التي يحظى بها المنهج العلمي في البحث فقد ظهر في هذا الشأن علم متخصص هو "علم المناهج"[1].**

**أما بالنسبة لتقسيمات مناهج البحث العلمي فهي تختلف باختلاف العلوم، فهناك مناهج تصلح للعلوم الطبيعية، وأخرى تصلح للعلوم الإنسانية. وبما إننا نبحث في أصول البحث القانوني لذلك سوف نركز على مناهج البحث المتبعة في مجال القانون. وأهم هذه المناهج هي:**

**الفرع الأول: المنهج الموضوعي**

**ففي هذا النوع من المناهج على الباحث أن يكون موضوعياً في بحثه غير متحيز، إذ على الباحث أن يتجرد من أفكاره ومعتقداته الشخصية معتمداً على الحجج والأسانيد الواقعية. ويعد من أهم المناهج البحثية، باعتبار أن اتباعه يؤدي بنا للوصول إلى نتائج حقيقية غير مضللة.**

**الفرع الثاني: المنهج التأصيلي (الاستقرائي)**

**وتعنى الدراسة في هذا المنهج باستقراء الجزئيات أو الخصوصيات لتعمم, على اعتبار أن ما يسري على الجزء والخاص يسرى على الكل والعام. فمثلاً يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المتشابهة دراسة معمقة وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينها، ومن خلال الربط بين السبب والمسبب يخلص إلى وضع قاعدة عامة تحكم هذه المسائل. مثال ذلك استقرار أحكام القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة، أو أحكام القضاء المتعلقة بفكرة الرقابة على دستورية القوانين.**

---

[1] بوحوش عمار, دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, ص: 90.

**الفرع الثالث: المنهج الاستنباطي (التحليلي)**

**وهذا المنهج عكس المنهج التأصيلي (الاستقرائي) كونه يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي إلى الحقائق الجزئية، أي من العام إلى الخاص. مثال ذلك أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل الإرهاب، وخطف الطائرات، وغسيل الأموال[1].**

**الفرع الرابع: المنهج المقارن**

**من خلال التسمية يتضح أن الباحث يعتمد في هذا المنهج أسلوب المقارنة بين قانونه الوطني وقوانين أو نظم أخرى وذلك لبيان أوجه الإختلاف أو الإتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.**

**هذا ويعتبر المنهج المقارن ذو أهمية قصوى بالنسبة للدراسات القانونية, كونه يمكن الباحث من استنباط أفضل الحلول للمشرع للإستعانة بها.**

**تجدر الإشارة أن هناك قسمان للدراسة المقارنة, فهناك منهج المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدة، بحيث لا ينتقل الباحث لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول. إما إذا اعتمد الباحث منهج المقارنة الرأسية، فانه يتناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد[2]. ويمكن القول أن منهج المقارنة الرأسي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث.**

**الفرع الخامس: المنهج التاريخي**

**وهو المنهج الذي يعتمد على فهم ودراسة الحاضر من خلال دراسة الماضي. فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلاً كأحد أنواع العقود، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لفكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة لكي يتوصل إلى التطور الذي رافق هذا الموضوع إلى أن وصل إلى التنظيم القانوني الحالي له.**

## المطلب الثاني: متطلبات البحث العلمي القانوني

**لإمكانية إجراء البحث العلمي في مجال القانون لابد من توافر ثلاثة أمور بدءاً بالمشكلة القانونية التي تحتاج إلى البحث, ثم الشخص الذي يتولى بحث هذه المشكلة, وخطة البحث.**

---

[1] الشيخلي عبد القادر, إعداد البحث القانوني, (النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصاً في رسائل الماجستير والدكتوراه), دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ص: 56.

[2] جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي, الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2000 ، ص 68.

**الفرع الأول: مشكلة البحث:**

**لا يوجد البحث العلمي إلا حيث توجد المشكلة, والتي تستوجب على للباحث جمع المعلومات حولها وتحديد فروضها البحثية ثم الإجابة عن هذه الفروض. ومن المتعارف عليه منهجياً أن يسأل الباحث نفسه مجموعة من الأسئلة أهمها:**

- **هل يستحق هذا الموضوع ما يبذل فيه من جهد؟**
- **هل من الممكن كتابه رسالة أو بحث عن هذا الموضوع؟**
- **هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل؟**
- **هل لدي رغبة وميول لهذا الموضوع؟**

**ومن خلال الأسئلة الواردة أعلاه أمكن تحديد معايير اختيار موضوع البحث الآتية:**

1. **صلاحية الموضوع للبحث: أي مدى قدرة البحث في الموضوع على تحقيق فائدة علمية وعملية للمجتمع. وذلك بأن يتناول مشكلة حقيقية تشغل الرأي العام أو طائفة معينة من أفراد المجتمع، وتقدم الحلول المناسبة لها.**
2. **حداثة الموضوع: يجب أن يكون موضوع البحث جديداً، إما إذا كان الموضوع قديماً وقد تم بحثه من قبل فلا يكون هنالك جدوى من البحث فيه.**
3. **تحديد موضوع البحث: تحديداً دقيقاً لأن ذلك من شأنه أن يرشد الباحث إلى المراجع التي تتصل بموضوع بحثه اتصالاً وثيقاً.**
4. **إمكانية بحث الموضوع: من حيث وفرة المراجع المتخصصة والتي قد لا تكون موجودة في دولة الباحث مما يتطلب معه السفر إلى دولة أخرى. وقد تكون هذه المراجع بلغة أجنبية لا يعرفها الباحث.**

**الفرع الثاني: الباحث:**

**غالباً ما يقوم بالبحث العلمي شخص واحد، ولكن قد يقوم به أكثر من شخص أو فريق من الباحثين ويسمى في هذه الحالة بالبحث المشترك أو البحث الجماعي، وهنالك مجموعة صفات يجب أن يتصف بها الباحث أهمها:**

1. **الموهبة: أي أن تكون لديه القدرة على التفكير والتحليل والاستنتاج العقلي.**
2. **الكفاءة في العلم وسعة المعرفة: يجب أن يكون الباحث على معرفة علمية كافية بموضوع البحث أي المشكلة القانونية التي سيبحث فيها.**
3. **الرغبة: تعتبر من العوامل الأساسية لنجاح أي بحث لأن البحث العلمي هو طريق شاق وملئ بالمتاعب ولا يصل إلى نهايته إلا من توافرت لديه الرغبة الحقيقية في البحث العلمي.**
4. **الصبر: فلا يجزع الباحث إذا طال به الوقت دون أن يصل إلى الحقيقة.**

**5. الأمانة العلمية: عرض الحقيقة كما هي دون تحريف, والإشارة إلى المراجع التي تمت الإستفادة ونسب الآراء إلى أصحابها عن طريق التهميش[1].**

**6. التواضع: على الباحث أن يبتعد عن الغرور فلا يبالغ في مديح نفسه ولا يصف آراءه بأنها عين الصواب.**

**الفرع الثالث: خطة البحث:**

**تعد خطة البحث المرشد الذي يوجه الباحث أثناء قيامه بالبحث, والخطة التي يضعها الباحث قبل الدخول في البحث هي خطة تمهيدية وليست نهائية, أما الخطة النهائية فلا توضع إلا عند البدء في كتابة البحث بالفعل بعد أن يكون الباحث قد اكتملت لديه كل التفاصيل. وتشتمل خطة البحث على عنوان البحث وتقسيماته.**

**أولاً: عنوان البحث:**

**ويشترط فيه ما يلي:**

- **أن يكون محدداً بمعنى أن يكون نصاً في الموضوع محل البحث.**
- **أن يصاغ في صورة جملة تقريرية وليس في صيغة استفهامية.**
- **يجب أن يكون بأقل قدر من الكلمات.**
- **يجب أن يكون جديداً ومبتكراً.**
- **يجب أن يكون جذاباً إلى قراءته والاستفادة منه[2].**

**ثانياً: تقسيمات البحث:**

**تختلف التقسيمات من بحث لآخر حسب حجم موضوع البحث, وترتب التقسيمات كآلاتي:**

**قسم – باب – فصل – مبحث – مطلب – فرع – أولاً – 1 – أ**

**هذا ويجب على الباحث مراعاة الأمور التالية عند وضع تقسيمات البحث:**

- **يجب أن تكون تقسيمات البحث وعناوينها متسلسلة تسلسلاً منطقياً.**
- **أن يتفرع كل عنوان من العنوان السابق عليه ويؤدي إلى العنوان التالي له.**
- **يجب أن تكون عناوين تقسيمات البحث مختصرة ودالة بوضوح على معناها.**
- **يجب أن يكون هنالك توازن بين التقسيمات المختلفة للبحث فلا يجوز أن يتوسع الباحث في قسم على حساب قسم آخر قدر الإمكان.**

**ثالثاً: مقدمة البحث وخاتمته:**

**يبدأ كل بحث عادة بمقدمة والتي تمثل مدخلاً للبحث تحدد لمن يقرأها اتجاه البحث ومضمونه وما يرمي إليه من أهداف، ومقدمة البحث على الرغم من أنها لا تحتل من البحث سوى**

---

**1 الشيخلي عبد القادر, إعداد البحث القانوني, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ص: 56.**

**2 جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي, الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ص 66.**

**صفحات قليلة إلا أنها تعطي للقارئ انطباعاً شمولياً عن موضوع البحث وأسلوب الباحث والمنهج المتبع في الدراسة وعرض مختصر لحظة البحث. أما الخاتمة فتأتي في نهاية البحث وفيها يخلص الباحث إلى النتائج التي توصل إليها في بحثه، والتوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها. ويجب أن يراعي الباحث من عرضه لنتائج البحث وتوصياته أن تكون قابلة للتطبيق.**

## المبحث الثالث: مصادر البحث العلمي القانوني

**مصادر البحث العلمي هي المراجع التي يستقي منها الباحث المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث. وينبغي على الباحث أن يطلع على مراجع شتى وفي أماكن كثيرة، ويمكن حصر هذه المصادر في الآتي:**

### المطلب الأول: المصادر المكتوبة

**وتتكون المراجع أو المصادر المكتوبة التي يتم اللجوء إليها للبحث في مجال القانون من مراجع قانونية وأخرى غير قانونية وتشمل الآتي:**

**أولاً: المراجع العامة:**

**التي تتناول الأحكام العامة والمبادئ الكلية لفروع القانون الذي تعرض له، دون الدخول في التفصيلات الفرعية أو التطبيقات الجزئية, ومن هذه المراجع النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني مثلاً.**

**ثانياً: المراجع المتخصصة:**

**وهي المراجع التي لا تعرض الأحكام العامة لأحد فروع القانون، بل تقتصر على مسألة واحدة من مسائله، فتدرسها دراسة معمقة، مثال ذلك الكتاب الذي يتناول المسؤولية الجنائية للطبيب، أو موضوع حق المؤلف.**

**ثالثاً: الرسائل العلمية:**

**وهي رسائل الماجستير والدكتوراه: وهي عبارة عن أبحاث متخصصة تتناول مسائل قانونية خاصة تدرسها دراسة معمقة ومفصلة، شأنها في ذلك شأن المراجع المتخصصة.**

**رابعاً: الدوريات:**

**وهي مطبوعات تصدر في أعداد متتابعة، سنوية أو نصف سنوية أو فصلية، وتحتوي على مقالات وبحوث قانونية أو أحكام القضاء، أو نصوص تشريعية...الخ.**

**خامساً: الموسوعات:**

**وهي مطبوعة تتناول دراسة مختلف موضوعات المعرفة الإنسانية.**

**سادساً: المعاجم:**

**يجب على الباحث أن يكون على دراية تامة بالمعنى اللغوي لكل كلمة يكتبها، وهذه المعاني توجد فيما يسمى عادة (المعاجم أو القواميس)[1].**

## المطلب الثاني: المصادر الالكترونية

**أفرزت التكنولوجيا الحديثة العديد من الوسائل الالكترونية التي تمكن الباحث من الحصول على ما يريد من معلومات في سهولة ويسر. وأهم هذه الوسائل شبكة الانترنيت.**

## المطلب الثالث: الوسائل الميدانية

**يقصد بها تلك الوسائل التي تتطلب من الباحث التحرك للحصول على المعلومات والبيانات التي تساعده في إتمام بحثه وتتمثل هذه الوسائل في الاستبيان والمقابلة.**

### الفرع الأول الاستبيان:

**هو أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين، وتقدم إلى المستهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم[2]. وهنالك مجموعة من القواعد التي يجب أن يلتزم بها الباحث عند صياغة أسئلة الاستبيان.**

- **أن تكون الأسئلة واضحة يسهل فهمها ولا تحتمل أكثر من إجابة.**
- **أن تكون الأسئلة بأسلوب مبسط، غير معقد يتفق مع المستوى الثقافي للفئة التي توجه إليهم.**
- **أن تكون الأسئلة قليلة ومنتقاة، بحيث تشمل كافة جوانب الموضوع محل الاستبيان، لأن كثرة الأسئلة قد تصيب الأشخاص المستجوبين بالملل مما قد يدفعهم إلى العزوف عن الإجابة.**
- **أن تكون الأسئلة منصبة على موضوع الاستبيان فعلاً، فلا تعرض للأمور الشخصية أو الأسرار الخاصة للشخص الذي توجه إليه.**
- **أن تحدد في استمارة الاستبيان طريقة الإجابة على الأسئلة، وذلك بإرفاق تعليمات في هامش الاستمارة تبين كيفية الإجابة.**
- **أن يحدد الوقت الذي ينبغي فيه الانتهاء من الإجابة على الاستبيان ورده إلى صاحبه.**
- **يجب ترغيب من يوجه إليه الاستبيان في الرد على الأسئلة بطريقة شيقة، بأن يطبع على ورق جيد وأن يرفق به خطاب شكر على التعاون وسرعة الرد.**

---

**1 الشيخلي عبد القادر, إعداد البحث القانوني, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ص:17**

**2 الشيخلي عبد القادر, مرجع سابق, ص:19.**

**الفرع الثاني المقابلة:**

**المقابلة هي اتصال شخصي بين الباحث وشخص آخر له صلة بموضوع البحث بهدف الحصول على معلومات وبيانات تتعلق بالبحث. ويتم اللجوء للمقابلة كثيراً في مجال الدراسات القانونية، حيث يحرص الباحث على أن يجري مقابلة شخصية مع أساتذة القانون المتخصصين في الموضوع الذي يدور حوله البحث. وليس بالضرورة أن تتم المقابلة باللقاء الشخصي بين الباحث وذوي الاختصاص بل يمكن أن تتم من خلال الوسائل المختلفة الأخرى كالتلفون أو شبكة الانترنيت.**

## المبحث الرابع: التحرير النهائي للبحث القانوني

### المطلب الأول: تدوين المعلومات والبيانات

**التدوين هو نقل للمعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع من مصادرها الأصلية بطريقة معينة وبإشارات خاصة لكي يستطيع الباحث أن يرجع إليها كلما احتاج إلى ذلك بسهولة ويسر[1].**

**ومن أشهر طرق التدوين هي:**

**الفرع الأول: نظام البطاقات**

**حيث يقوم الباحث بطاقات, ويخصص عدداً من هذه البطاقات لكل مطلب أو مبحث أو فصل. ويكتب الباحث على كل بطاقة اسم المؤلف وعنوان الكتاب والدولة والناشر وسنة النشر ورقم الصفحة التي أخذت منها البيانات, وموضوع المطلب أو المبحث أو الفصل الذي تتعلق به هذه المعلومات. وهذا الأمر يجعل الباحث في غنى عن الرجوع إلى المرجع الأصلي وإنما يكفيه الرجوع إلى البطاقة[2].**

**الفرع الثاني: التدوين عن طريق الملفات**

**يقوم الباحث بإعداد ملفات ورقية، ويخصص ملفاً لكل مطلب أو مبحث أو فصل في البحث، ويكتب عنوانه على غلاف الملف، ثم يقوم بتدوين كل المعلومات المتصلة بهذا المطلب أو المبحث أو الفصل في الملف الخاص به, ويرتب هذه الملفات حسب خطة البحث.**

**الفرع الثالث: نظام التصوير الضوئي**

**وفقاً لهذه الطريقة يأخذ الباحث صورة ضوئية للصفحات المتعلقة ببحثه في الكتاب الذي يتوصل إليه، ويكتب أعلى هذه الصورة بيانات الكتاب الذي صورت هذه الصفحات منه، وكذلك عنوان المطلب أو المبحث أو الفصل داخل البحث، ثم يحتفظ بهذه الصورة لحين الإطلاع عليها مرة أخرى عند كتابته للبحث.**

**الفرع الرابع: التدوين عن طريق الكمبيوتر**

---

1 شلبي أحمد, كيف تكتب بحثاً أو رسالة, دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه, مكتبة النهضة المصرية, مصر, ص: 74.

2 شلبي أحمد, مرجع سابق, ص: 75.

حيث يقوم الباحث بعمل ملفات داخل الكمبيوتر الخاص به، ويدون في هذه الملفات المعلومات التي يتوصل إليها مع تخصيص ملف خاص لكل مطلب أو مبحث أو فصل في البحث ثم يحتفظ بهذه الملفات في ذاكرة الكمبيوتر لحين الرجوع إليها فيما بعد.

## المطلب الثاني: كتابة البحث العلمي القانوني

بعد المرحلة الطويلة التي يقطعها الباحث في جمع المعلومات وتدوينها وقبل أن يبدأ في كتابة البحث فانه يجب عليه إتباع القواعد التالية:

- على الباحث إعادة قراءة ما جمعه ويميز بينه، فليس كل ما جمعه بالضرورة مفيداً له.
- التأمل في المادة العلمية المتاحة للباحث يعطي له انطباعاً شمولياً عن موضوع البحث.
- ضرورة مراجعة خطة البحث المبدئية.

### الفرع الأول: قواعد الكتابة

تختلف بحسب أسلوب البحث أو ضبط الجمل أو العبارات أو بتوظيف المصطلحات أو تتعلق بأخلاقيات الباحث.

#### البند الأول: أسلوب البحث

يجب على الباحث أن يستخدم المفردات والعبارات البسيطة والابتعاد عن الألفاظ غير المألوفة والتكرار والإسهاب، لأن ذلك يؤدي إلى سهولة فهم القراء لبحثه.

#### البند الثاني: الالتزام بقواعد اللغة العربية

على الباحث أن يلتزم عند كتابة البحث بقواعد اللغة العربية من حيث:

1. **علامات الترقيم والضبط:**

علامات الترقيم هي رموز شكلية تؤدي وظائف في أية لغة. ولغتنا العربية غنية بهذه العلامات التي تضبط الكلام وتؤدي إلى إدراك المعنى المقصود منه. وهذه العلامات هي:

- النقطة (.) وتوضع عند تمام الجملة.
- النقطتان الرأسيتان (:) لها عدة مواضع:
  - بين الشئ وأقسامه أو أنواعه, مثال ذلك سوف نقسم الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول ...
  - عند التمثيل وقبل المثال.
  - قبل تعداد الأسماء أو رؤوس الموضوعات.

- **النقاط الأفقية: (...) وتستخدم عند الحذف من كلام مقتبس للإشارة إلى ذلك.**
- **الفصلة أو الفاصلة وهي إما فصلة عادية (،) أو فصلة منقوطة (؛) وتستخدم الفصلة العادية عند وصل الكلام بعضه بعضاً، كأن توضع بين أنواع الشئ وأقسامه، وبين جملة الشرط وجوابه، وبعد لفظ المنادى. أما الفصلة المنقوطة (؛) تستخدم أساسا بين جملتين تكون الأولى سبباً للثانية.**
- **أما الاستفهام: (؟) وتوضع بعد الجملة الاستفهامية.**
- **علامة التعجب: (!) تعبر عن انفعالات الكاتب مثل التعجب، الدهشة، الأسى، الفرح.**
- **الشرطة الرأسية: (//) توضع للفصل بين الاسم واللقب. وأكثر استخدامها في الهوامش.**
- **الشرطة الأفقية: (–) وتستخدم للفصل بين العدد والمعدود، وقد تستخدم محل الأرقام لترتيب أمثلة معينة.**
- **علامة التتابع: (=) توضع في نهاية الصفحة لوصل الكلام بالصفحة التالية لها.**
- **الأقواس وهي عدة أنواع:**
  - **قوسا علامة التنصيص: (" ") ويستخدمان للإشارة إلى الكلام المقتبس عن الغير، ولتمييز بعض الكلمات أو تحديد عناوين المقالات أو التقارير.**
  - **القوسان المفردان: ( ) ويستخدمان لاحتضان الأرقام التي تشير إلى المراجع سواء في المتن أو في هوامش البحث.**
  - **القوسان المركنان: [ ] توضع بينهما التعليمات والإيضاحات التي يدخلها الباحث على النصوص المقتبسة من الغير[1].**

### البند الثالث: سلامة قواعد اللغة والإملاء

**على الباحث أن يراجع باستمرار قواعد اللغة ويطبقها باستمرار، وإن استعان بالباحثين بالمتخصصين في اللغة العربية لا يعني إهماله لهذه القواعد والاعتناء بها.**

### البند الرابع: الالتزام بأخلاقيات البحث

**على الباحث أن يتواضع ولا يجوز له الحديث عن نفسه أو تمجيد بحثه، كما يجب عليه الابتعاد عن استخدام (ضمير المتكلم) وعليه أن يركز على إبراز جوانب الموضوع مثل قوله ... ويتضح مما سبق ... ويبدو انه.**

## الفرع الثاني: قواعد توثيق البحث

**من مقتضيات الأمانة العلمية أن يوثق الباحث المعلومات والبيانات التي يأخذها من الغير. والتوثيق يشمل: التوثيق بالهامش، والتوثيق بقائمة المراجع.**

### البند الأول: التوثيق بالهامش

---

**1 لكريني إدريس, تقنيات منهجية أولية لطلبة كليات الحقوق, كلية الحقوق، جامعة مراكش, المملكة المغربية, ص: 23.**

**يستخدم الهامش للإشارة إلى المراجع والمصادر التي أخذ عنها الباحث، كما أنه يستخدم في معالجة بعض المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث وليس لها مكان في المتن، مثال ذلك الإشارة إلى نص قانون أو شرح معنى مصطلح معين أو التعريف بمسألة ورد ذكرها في المتن.**

**وهنالك عدة طرق يستخدمها الباحثين في تنظيم هوامش البحث منها:**

**أولاً: الإشارة إلى الهامش وفقاً لترتيب مسلسل مستقل في كل صفحة على حدة : وهذه من أكثر الطرق شيوعاً وتطبيقاً في الواقع، حيث يستقل ترقيم كل صفحة من صفحات البحث بأرقام خاصة بها، فإذا انتهت يبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى، وهكذا.**

**ثانيا: الإشارة إلى الهامش وفقاً لترقيم تتابعي جزئي: حيث يقوم الباحث وفقاً لهذه الطريقة بترقيم الهوامش لكل فصل أو باب على حدة، حيث يبدأ الترقيم من الهامش الأول في أول صفحة في الفصل أو الباب إلى نهاية الفصل أو الباب. ويتم بعد ذلك إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، أو يتم تجميع الهوامش ووصفها في نهاية الفصل أو الباب[1].**

**ثالثاً: الإشارة إلى الهوامش وفقاً لترقيم تتابعي كلي: حيث يقوم الباحث بترقيم الهوامش بشكل تتابعي منذ بداية البحث حتى نهايته. ويتم وضع الهوامش إما أسفل كل صفحة، أو تجميعها جميعا ووضعها في نهاية البحث[2].**

**رابعاً: شكل الهامش: يوضع الهامش كما بينا أسفل الصفحة، ويفصل بينه وبين المتن في البحث خط أفقي يمتد حتى ثلث الصفحة تقريباً ويشار إليه وفقاً للاتي:**

- **في حالة الإشارة إلى المرجع لأول مرة يذكر: اسم المؤلف + عنوان الكتاب أو البحث + دار النشر + رقم الطبعة + سنة النشر + الصفحة.**
- **في حالة تكرار الإشارة إلى نفس المرجع مرة أخرى يذكر: اسم المؤلف، المرجع السابق، رقم الصفحة.**
- **إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع لدى الباحث يذكر: اسم المؤلف، جزء من اسم المرجع تمييزاً له عن المراجع الأخرى – رقم الصفحة.**
- **ويفصل بين كل معلومة وأخرى بفاصلة.**

---

1 **الشيخلي عبد القادر, إعداد البحث القانوني, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ص:57**

2 **الشيخلي عبد القادر, مرجع سابق, ص:17**

**البند الثاني: الإخراج النهائي للبحث**

**يكون التنظيم النهائي للبحث وفقاً للاتي:**

1. **صفحة العنوان: حيث يجب أن يعبر العنوان عن مضمون البحث، كما تشمل هذه الصفحة اسم الباحث والدرجة العلمية المتقدم إليها، واسم الكلية, والجامعة التي سوف تمنح الدرجة العلمية وكذلك بالنسبة للرسائل الجامعية لجنة مناقشة الرسالة.**
2. **صفحة الشكر والتقدير: عادة ما يذكر الباحث الأشخاص الذين مدوا له يد العون والمساعدة أثناء رحلة البحث، ويجب أن يكون ذلك ضمن حدود معقولة غير مبالغ فيها.**
3. **الإهداء: ويكون لبعض الأشخاص تقديراً لهم واعتزازاً بدورهم في حياة الباحث كالوالدين أو الأبناء أو الزوجة وغيرهم.**
4. **محتوى البحث: وتتمثل في صفحات البحث سواء المتمثلة بالمتن أو الهوامش.**
5. **الملاحق: قد يرى الباحث أن يلحق ببحثه مجموعة من الملاحق التي تتضمن نصوصاً وبيانات ذات صلة وثيقة ببحثه، مثال ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية، أو وثائق أجنبية.**
6. **قائمة المراجع: وتشمل هذه القائمة المراجع والمصادر التي رجع إليها الباحث في بحثه. وترتب قائمة المراجع حسب الحروف الأبجدية للمؤلفين.**

**وفي غير اللغة العربية يبدأ اسم المؤلف باسم العائلة، وتكون الإشارة إلى المراجع كالاتى[1]:**

- **صالح إبراهيم المتيوتي: المالية العامة والتشريع المالي – دراسة مقارنة – مطبعة جامعة البحرين, 2006.**

**إما إذا كان للبحث مراجع بلغة أجنبية فيجب أن تذكر بنفس اللغة سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين أو عناوين المراجع. مثال ذلك:**

Auby J. M. et Ducos- Ader R., Droit Administratif, 3e édition; Paris 1973.

7. **الفهرس: يشار فيه إلى الموضوعات التي يحتويها البحث وفقاً للخطة الواردة في البحث مع الإشارة إلى أرقام صفحات أمام كل جزئية من جزئيات البحث الواردة في الفهرس.**

**الخاتمة:**

1 **الشيخلي عبد القادر, مرجع سابق, ص:85**

**إن ضرورة إعادة النظر في البحوث العلمية والدراسات أمر لا مفر منه لكل من يريد أن يقدم عمله خاليا من الأخطاء والهفوات بقدر المستطاع، وهذا ما يهدف إليه من وراء هذا الموضوع، من خلق لتقاليد علمية لدى الباحثين بحيث تكون هناك مقاييس علمية متعارف عليها بين الباحثين ويعتمد عليها عند كتابة البحوث العلمية، والإلمام بالمنهجية المتبعة في هيكلة البحث العلمي والأسلوب السليم في عرض القضايا الفكرية يسمحان للقارئ أن يركز على جوهر الموضوع بدلا من التركيز على الشكليات والهفوات التي تشغل باله, كما أن استخدام القواعد الصحيحة في كتابة البحوث والدراسات يعطي انطباعا حسنا ويزيد في تقدير مجهودات الباحث ويرفع من مستوى الثقة في كتاباته، وطبعا فإن إتقان مهارات البحث العلمي يعني أن الباحث يجيد فن استخدام تفكيره وتحديد الخطوات التي تساعده على مواجهة المشاكل التي تواجهه وإشباعها درسا ومناقشة بحيث يتمكن من وضع الحلول الملائمة والوصول إلى نتائج ملائمة ومرضية.**

**<u>قائمة المصادر المعتمدة:</u>**

- ✓ **أحمد شلبي, كيف تكتب بحثاً أو رسالة, دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه, مكتبة النهضة المصرية, مصر, 1968.**
- ✓ **إدريس لكريني, تقنيات منهجية أولية لطلبة كليات الحقوق, كلية الحقوق، جامعة مراكش, المملكة المغربية.**
- ✓ **الهيئة المصرية العامة للمواصفات ولجنة التوثيق والمعلومات, خطوط إرشادية لتقديم مخطط للتسجيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه, جامعة القاهرة, مصر, 2006.**
- ✓ **بسمة عولمي, منهجية كتابة مذكرة تخرج للطلبة المتخرجين, جامعة عنابة الجزائر.**
- ✓ **بوحوش عمار, دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر، 1984.**
- ✓ **عبد القادر الشيخلي, إعداد البحث القانوني, (النواحي الشكلية والموضوعية في كتابة البحث القانوني خصوصاً في رسائل الماجستير والدكتوراه), دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.**
- ✓ **جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي, دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع, الأردن ، 2000.**